



CPGR/91/12
February, 1991

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

هيئة الموارد الوراثية النباتية

الدورة الرابعة

روما، ١٥-١٩/٤/١٩٩١

التكنولوجيا الحيوية والموارد الوراثية النباتية

وعناصر لمدونة سلوك بشأن التكنولوجيا الحيوية

بيان المحتويات

الفقرة

- | | |
|--|--|
| ٢ - ١ | ١ ولا - مقدمة |
| ١٩ - ٣ | ثانيا - التطورات والمستجدات في مجال التكنولوجيا الحيوية |
| ٢٧ - ٢٠ | ثالثا - التطورات في المسائل القانونية والتنظيمية |
| ٢٩ - ٢٨ | ١ - تداول الكائنات الحية المعدلة وراثيا واطلاقها في البيئة |
| ٣٢ - ٣٠ | ٢ - حقوق الملكية الفكرية في مجال الأصول الوراثية النباتية |
| ٣٩ - ٣٣ | ٣-٢ اعادة النظر في نظام حقوق مربى الثباتات |
| ٤١ - ٤٠ | ٣-٣ التطورات في المحاولات الأخرى |
| ٤٤ - ٤٢ | ٤-٢ حرية الحصول على الأصول الوراثية والتعهد الدولي للموارد الوراثية في المنظمة |
| رابعا - عناصر لمدونة للسلوك بشأن التكنولوجيا الحيوية | |
| ٥٥ - ٤٥ | ١ - مقدمة |
| ٦٣ - ٥٦ | ٢ - سلامة المحيط الحيوي والاعتبارات البيئية الأخرى |
| ٧٢ - ٦٤ | ٣ - حقوق الملكية الفكرية وحقوق المزارعين |
| ٧٩ - ٧٣ | ٤ - التكنولوجيا الحيوية الملائمة للبلدان النامية |
| ٨٦ - ٨٠ | ٥ - الحد من النتائج السلبية التي يحتمل أن تترتب على التكنولوجيا الحيوية |
| ٨٩ - ٨٧ | ٦ - الرصد |
| خامسا - النقاط التي يمكن أن تناقشها الهيئة | |

التكنولوجيا الحيوية والموارد الوراثية النباتية وعناصر لمدونة سلوك بشان التكنولوجيا الحيوية

ولا - مقدمة

١ - قدمت امانة المنظمة الى هيئة الموارد الوراثية النباتية، في دورتها الثالثة، وثيقة عامة عن "تأثير التكنولوجيا الحيوية الجديدة على التعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية" (CPGR/89/9) وبإضافة الى استعراض تأثير التكنولوجيا الحيوية الجديدة على التعهد الدولي، تضمنت الوثيقة المشار إليها عرضاً موجزاً لكيفية تأثير التكنولوجيا الحيوية الجديدة على صيانة الموارد الوراثية النباتية والاستفادة منها وتبادلها. وقد طلت الهيئة من المنظمة ان تواصل، بنشاط، حرص ما يستجد من التكنولوجيات الحيوية الجديدة . كما طلت منها اعداد مدونة للسلوك بشان التكنولوجيا الحيوية وتاثيرها على صيانة الموارد الوراثية النباتية والانتفاع بها .

٢ - و تستعرض هذه الوثيقة ما تحقق من تقدم في هذا المجال، مع التركيز على تأثير ذلك على الزراعة في البلدان النامية . كما توضح ما يتصل بذلك من تطورات قانونية، بتركيز خاص على القواعد والنظم التي تحكم اطلاق الكائنات الحية المعدلة وراثياً عن قصد في البيئة، وعلى حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالأصول الوراثية النباتية . وفي الجزء الآخر، توضح الوثيقة العناصر التي يمكن أن تتضمنها مدونة سلوك بشان التكنولوجيا الحيوية، استناداً إلى الردود التي تلقتها المنظمة بعد استطلاع آراء عدد كبير من الخبراء في هذا المجال .

ثانياً - التطورات والمستجدات في مجال التكنولوجيا الحيوية

٣ - تتضمن الوثيقة، في هذا الجزء، استعراضاً واستكمالاً للمعلومات الخاصة بالوضع الراهن للتكنولوجيا الحيوية الجديدة، بقدر تأثيرها على صيانة الأصول الوراثية النباتية وتبادلها والاستفادة منها، مع التركيز على التكنولوجيا الحيوية النباتية . غير أن صيانة الأصول الوراثية النباتية والاستفادة منها، تتأثر تأثراً مباشراً بالتطورات والمستجدات في المجالات الأخرى للتكنولوجيا الحيوية . فالأساليب والتقنيات الجديدة لا تلغى فقط الحاجز البيولوجية بين الانواع النباتية ولكنها تلغى أيضاً الحاجز البيولوجي بين العالم بصفة عامة مما يؤدي، بشكل مطرد، إلى ظهور مجموعة وراثية مشتركة لجميع الكائنات الحية، وهذا معناه أن اتساع نطاق التكنولوجيا الحيوية

يمكن أن يكون له تأثير كبير على صيانة الأصول الوراثية النباتية والاستفادة منها.

ثانياً (١) - صيانة الأصول الوراثية النباتية

٤ - ينطوي التقدم في مجال الكنولوجيات الحيوية الجديدة على اتحاد بل أنه يتتيح بالفعل - طرقاً وتقنيات جديدة لتحسين صيانة الأصول الوراثية النباتية، بل ولتحديد المورثات في مختلف الكائنات الحية، وعزلها ونقلها واظهار خصائصها. وسوف تكون لذلك تأثيرات عميقة على الاستفادة من الأصول الوراثية النباتية، كما سيوسع من قاعدة المواد الوراثية التي يمكن الاستفادة منها في استنباط تراكيب وراثية جديدة، ويسمح للعلماء والباحثين بمتابعة جهودهم في مجال تربية النبات بمزيد من التركيز والسرعة. كذلك فإن التقدم في مجال تكنولوجيا الانزيمات والتخمر سوف يساعد على تحسين تصنيع الأغذية وسوف يغير من طابع التجارة الدولية في المنتجات الزراعية.

٥ - وقد تحقق تقدم في مجال صيانة الأصول الوراثية فيما يتعلق بجمع الأصول الوراثية في المختبرات، وفحص الاصابات المرضية واستئصالها، وزيادة مستوى الأمان في تخزين المواد الوراثية لاسيما بالنسبة للمحاصيل التي يكون تكاثرها خفرياً والمحاصيل التي لا يمكن تجفيف بذورها ولا يمكن حفظها في درجة حرارة أقل من الصفر دون أن تتعرض للضرر. وقد يثبت أن الأساليب المختبرية المتتبعة في توزيع المواد الوراثية الخالية من الأمراض على المستوى الدولي إن جمع كثيراً من الطرق التقليدية. وقد تضمنت الوثيقة CPGR/89/9، التي عرضت على هيئة الموارد الوراثية النباتية في دورتها الرابعة، استعراضاً للتكنولوجيا الحيوية ودورها في صيانة الأصول الوراثية النباتية.

ثانياً (٢) - تقييم المواد الوراثية

٦ - لا يقل تقييم المواد الوراثية في أهميته عن جمعها وصيانتها وتخزينها، لأن تحديد المدخلات المكررة داخل المجموعات واستبعادها يمكن أن يقلل من تكاليف بنوك الأصول الوراثية. ويجري حالياً تطوير الطرق القائمة على الكيمياء الحيوية والجزيئية لسرعة فحص وتقييم مجموعات المواد الوراثية - مثل تحليل الانزيمات أو البروتينات، وتحديد الفواكه التي تحكم تعدد الأشكال الطولية للجزيئات. وسوف يكون من الممكن، بهذه الطرق، تحديد المورثات والتراكيب الوراثية ومقارنتها بمزيد من الدقة. كما يجرى حالياً وضع خرائط لتعدد الأشكال

الطولية للجزئيات في العديد من المحاصيل، ومن بينها الأرز، والطماطم والذرة، وكذلك في بعض أنواع الحرجية.

ثانياً (٣) - الأكثار

٧ - كذلك تتيح التكنولوجيا الحيوية امكانيات جوهيرية لتحسين طرق اكثار النباتات وسرعتها. وأوسع التطبيقات انتشاراً وإنجحها من الناحية التجارية في مجال التكنولوجيا الحيوية النباتية، هي اكثار النباتات بسرعة وعلى نطاق واسع عن طريق الكلمات التي يتم انتاجها باستزراع الانسجة. ورغم أن طرق استزراع الانسجة والخلايا تستخدم في الوقت الحاضر في انتاج كثير من أنواع نباتات الزيينة، وأشجار الفاكهة، والخضروات الطبية وأنواع الاشتجار، على نطاق واسع، مازال من الصعب تطبيق طرق استزراع الانسجة في اكثار المحاصيل الأساسية الرئيسية على نطاق واسع. كذلك تستخدم طريقة استزراع الانسجة على نطاق واسع بالفعل في انتاج شتلات خالية من الفيروسات من بعض المحاصيل مثل الطماطم والكسافا وقصب السكر والموتز.

٨ - وتجري حالياً بحوث هامة بهدف انتاج بذور صناعية من الخلايا الجسدية النباتية. ولاشك في أن تكوين مخزونات كبيرة من الانسجة الجنينية سوف يؤدي إلى وجود العديد من الكلمات المتماثلة من حيث الصفات الوراثية، والتي يمكن، بعد ذلك، تغطيتها بم مواد شبه هلامية، وبذلك تصبح منتجاتاً نهائياً يمكن التعامل معه بل ويمكن أيضاً تخزينه وبقائه وزراعته. ويمكن أن تشتمل المواد الهلامية المستخدمة في تغطية البذور الصناعية على مجموعة من المنتجات مثل هورمونات النمو وغيرها من الكيماويات الزراعية، وذلك لتنظيم وتنشيط عمليات الانباتات والنمو. ورغم الجهود التي تبذل من أجل تنظيم هذه العملية طبقاً لقواعد أوتوماتيكية مضبوطة، وخفض تكاليفها، فما زالت تكنولوجيا البذور الصناعية مكلفة جداً، كما أنها لم تقدم من الناحية الفنية إلى الدرجة التي يمكن عندها تطبيق هذه التكنولوجيا على نطاق اقتصادي بالنسبة للكثير من أنواع.

ثانياً (٤) مقاومة الافات والأمراض

٩ - رغم المزايا الواضحة لانتاج مواد الغرس على نطاق واسع، تنطوي الطرق المتتبعة في ذلك على خطير تعرض هذه المواد لتدور وأضمحلال الصفات الوراثية نظراً لتماثل هذه المواد ونتاجها من الناحية الوراثية. فإذا ما اتسع نطاق زراعة المحاصيل التي يتم اكثارها عن

طريق الكلونات او البذور الصناعية، فانها قد تحل محل الكثير من المحاصيل التي تتکاثر جنسيا مما يؤثر على التنوع الوراثي لهذه المحاصيل ويزيد من تعرضها للخطر.

١٠ - وفي مجال وقاية المحاصيل، تستخدم تكنولوجيا نقل المورثات في ادخال مواد وراثية غريبة تحمل شفرات مقاومة الافات والامراض في مختلف المحاصيل. ورغم ان انتاج مثل هذه النباتات المنتجة بطريقة نقل المورثات مازال من الامور الصعبة في عدد من الانواع الهامة، بما في ذلك انواع معينة من الحبوب والبقوليات نظراً للمشكلات المرتبطة بانتقال الصفات الوراثية وتتجددتها، فقد امكن تحقيق نجاحات في المحاصيل وانواع النباتات الرعوية الأخرى، مثل الطماطم والبطاطس التي ادخلت فيها عوامل مقاومة العديد من الافات الحشرية.

١١ - وهناك استراتيجية بديلة لتحسين مكافحة الافات تقوم على التحكم عن طريق الهندسة الوراثية في الكائنات الدقيقة التي تهاجم الافات والكائنات الناقلة للأمراض. ومن المعلوم ان نحو مائة من انواع الفطريات وكثير من انواع البكتيريا ذات تأثيرات مبيدة للحشرات، وهناك بحوث جارية لتحسين هذه التأثيرات وزيادتها. كذلك فان التكنولوجيات الحيوية الجديدة تتيح طرقاً مبتكرة للتشخيص، اذ يمكن استخدام فحوص الحامض النووي والاجسام المضادة وحيدة الكلون في التشخيص الدقيق لتحديد وجود الكائنات الممرضة من عدمه. وقد تسر هذه الطرق الجديدة في مجال التشخيص عن خفض كميات المبيدات المستخدمة، لأنها تتمكن من التحديد الدقيق لمستوى كثافة الحشرات الذي يصبح من الضروري عنده اللجوء إلى المعاملة الكيماوية.

١٢ - ورغم ان البحوث الخاصة بمقاومة الافات والامراض وكذلك البحوث الخاصة بالمبيدات الحشرية البيولوجية، تتطوّر على امكانيات لا يستهان بها بالنسبة للحد من استخدام المواد الكيماوية بما لها من آثار سمية، فقد اوضح العديد من الباحثين ان التكنولوجيا الحالية كثيراً ما تقتصر على نقل عامل وراثي واحد يحمل الشفرة الخاصة بصفات المقاومة. وتعد هذه المقاومة الرئيسية سهلة نسبياً فيما يتعلق بالمتغلب على الافات. كذلك هناك شعور بالقلق من ان البحوث الحالية تركز اساساً على عدد محدود جداً من مصادر المقاومة. وعلى سبيل المثال، يركز جانب كبير من جميع البحوث الخاصة بمقاومة الحشرات على استخدام عامل وراثي واحد من *Bacillus thuringiensis*، وهو كائن دقيق ينتج المادة السمية التي تؤدي الى قتل الحشرات. والتوزع في

ادخال مثل هذا المصدر الفيقي مقاومة الحشرات فى الكثير من المحاصيل يمكن ان يؤدى الى زيادة تعرض المحاصيل للاصابة لأن من المحتمل ان تتغلب الحشرات والكافئات الممرضة على ذلك المصدر الموحد للمقاومة .

١٣ - وتجرى البحث، في الوقت الحاضر، لادخال عنصر تحمل مبيدات الأعشاب الضارة في الأصناف العلمية المنتجة من جميع المحاصيل الرئيسية تقريباً . ورغم ان الهدف من ذلك هو زيادة الانتاجية عن طريق تسهيل مكافحة الأعشاب، فقد حذر عدد من الكتاب من ان ادخال عامل تحمل المبيدات العشبية في مجموعة كبيرة من المحاصيل سوف يؤدي لا محالة الى زيادة في استخدام المبيدات العشبية . وعلاوة على ذلك، فهناك اتفاق متزايد في الرأى على ان عامل تحمل المبيدات العشبية يمكن ان ينتقل، عن طريق ادماج العوامل الوراثية والتهجين، الى المحاصيل التي تعدد من الاقارب وثيقة الصلة بهذه الأعشاب، رغم ان كثيرا منها يعد من الأعشاب الخطيرة، مما يزيد من صعوبة مكافحتها .

ثانيا (٥) - فسيولوجيا النبات

١٤ - وفي مجال رفع مستوى النمو والغلة الى الحد الامثل، كثرة الحديث عن الدور الذي يمكن ان تلعبه التكنولوجيا الحيوية الحديثة في تحقيق زيادة جوهيرية في غلة المحاصيل . ومع ذلك، فمن المسلم به، على نطاق واسع، في الوقت الحاضر، انه من الضروري ان يزداد فهمنا لنمو النبات وتطوره، وكذلك لتركيب العوامل الوراثية الهامة من الناحية المحمولية، ووظائفها وسلوكها التنظيمي وظهورها، قبل ان يصبح من الممكن تحقيق كامل الفوائد المحتملة من تطبيقات التكنولوجيا الحيوية النباتية . فاهم الصفات المحمولية - مثل هيكل المجموع الجذري، وقوام النباتات ونموها، والغلة، وامتصاص المواد الغذائية من التربة - يمكن التحكم فيها عن طريق العوامل الوراثية، رغم ان الاساليب الحالية لنقل العوامل الوراثية لا تسمح الا بادخال عامل او عاملين وراثيين خارجيين فقط في العوامل النباتية . وتركتز ثلاثة من مجالات البحث الهامة، في الوقت الحاضر، على تحسين عملية التمثيل الضوئي، ومقاومة عوامل الاجهاد غير الحيوية، وزيادة عملية تثبيت الاذوت . ونظرا لشدة تعدد هذه العمليات لا يكون النجاح العملي في هذه المجالات الا محدوداً، ومن المرجح ان يبقى كذلك في المستقبل القريب .

ثانيا (٦) - الحصاد وما بعده

١٥ - كذلك سيكون للتقنيات الحيوية الجديدة تأثير عميق على الحصاد والتخزين . اذ ان استخدام الكلمات والبذور الصناعية يمكن ان

يؤدى الى تقليل التباين بين النباتات، مما يسهل عملية الحصاد الالى لأن جميع الشمار ستصل الى مرحلة النضج في نفس الوقت ولما كان من الممكن العمل على ادماج الصفات المميزة التي تسهل التعامل مع هذه المحاصيل، فقد يساعد ذلك على تسهيل التوسيع في الميكنة الزراعية رغم ما لذلك من تأثيرات جانبية سالبة على العمالة وعلى دخل عمال الزراعة .

١٦ - كما أن تطبيقات التكنولوجيا الحيوية تبشر بالمساعدة في خفض خسائر ما بعد الحصاد في الكثير من البلدان . وعلى سبيل المثال، يجرى حاليا استنبط الأساليب التكنولوجية التي تساعده على انتاج اصناف من الطماطم تحتوى على كمية اقل من الانزيمات التي تتسبب في تلف حبات الطاطم الناضجة ، مما يساعد على اطالة مدة الاحتفاظ بالطماطم . وكما هو الحال بالنسبة لاستخدام تطبيقات الهندسة الوراثية في ادخال عوامل مقاومة الافات في اصناف المحاصيل ، يمكن ايضا ادخال العوامل الوراثية التي تزيد من القدرة على مقاومة الافات والامراض التي تصيب المحاصيل بعد حصادها . كذلك تتيح التكنولوجيا الحيوية امكانية تحسين كفاءة اساليب التخمير عن طريق تكنولوجيا الانزيمات والكائنات الدقيقة بالهندسة الوراثية .

ثانيا (٧) - العمليات الجديدة والمنتجات الجديدة

١٧ - ربما تأتي اهم اشار التكنولوجيا الحيوية الجديدة ، من الناحية الاقتصادية ، على الانتاج الزراعي ، من البحوث الجارية في الوقت الحاضر من اجل ادخال تعداديات وراثية على النباتات من اجل زيادة غلتها من مكونات معينة ذات قيمة في تصنيع الاغذية والصناعات الصيدلية . كما تبذل الجهود لاستخدام الهندسة الوراثية في استنباط نباتات تنتج مواد جديدة تماما ، مثل المواد الصيدلية التي تساعده على الهدف ، وهي من المواد عالية القيمة .

١٨ - وفي نفس الوقت ، تسعى صناعات الاغذية الى التوصل الى التكنولوجيات الحيوية التي تمكן من استخلاص سلع جديدة غير تلك التي يتم استخلاصها من المحاصيل في الوقت الحاضر ، او من مصادر غير زراعية . وعلى سبيل المثال ، يعمل العديد من شركات الاغذية على انتاج بدائل لزبدة الكاكاو من مصادر الزيوت النباتية الرخيصة ، مثل زيت النخيل ، او من الكائنات الدقيقة المعالجة بالهندسة الوراثية .

وهناك شركات اخرى تحاول ادخال تعديلات وراثية على بذور اللفت لانتاج انواع خاصة من الزيوت عاليه القيمة تستخرج حاليا من جوز الهند ومن نوى التمور .

١٩ - ومن المحتمل ان تؤدى مثل هذه التطبيقات للاساليب والتقنيات الجديدة الى تقليل تكلفة العمليات الانتاجية وخفض اسعار السلع وعلاوة على ذلك، فانها تزيد من القدرة على استبدال المحاصيل بمحاصيل اخرى لأن نفس المكونات الاساسية يمكن استخلاصها من مجموعة متزايدة من المحاصيل المختلفة . وهذا يفسح المجال امام التوسع في عمليات الاستبدال بعد ان يصبح من السهل على القائمين على تصنيع الأغذية احلال المواد الخام محل بعضها البعض . وعلى سبيل المثال، فقد ادى تحسن تكنولوجيا الانزيمات الى احلال المواد المشتقة من الذرة محل مواد التحلية الماخوذة من البنجر وقصب السكر . ونتيجة لذلك، فقد تتغير فجأة انماط تدفق التجارة الدولية في المنتجات الزراعية . وعلاوة على ذلك، يحدث التوسع في احلال المنتجات محل بعضها البعض ضغوطا تنازلية باستمرار على اسعار السوق العالمية للسلع الزراعية ، كما يهدد صادرات البلدان التي لا تستطيع الاستجابة السريعة للاوضاع الجديدة ، ويضيق سبل العيش على المزارعين في هذه البلدان .

ثالثا - التطورات في المسائل القانونية والتنظيمية

ثالثا (١) - تداول الكائنات الحية المعدلة وراثيا واطلاقها في البيئة

٢٠ - من بين اكثرب الم الموضوعات اشارة للجدل في مجال تطوير التكنولوجيات الحيوية الجديدة ، أنها تحمل في طياتها مخاطر مرتبطة بتداول الكائنات الحية المعدلة وراثيا وادخالها في البيئة . وتنحصر ضرورة المحافظة على "سلامة المحيط الحيوي" في قضيتين هما : اولا ، طرق المناولة المتتبعة في تداول الكائنات الحية المعدلة وراثيا على مستوى المختبرات ، وهى ضرورية لحماية الباحثين ومنع تسرب هذه الكائنات عن غير قصد فى النظام البيئى المحيط (وهو ما يسمى بـ "الاستخدام المقيد") ، وثانيا ، ضرورة وجود قواعد تنظيمية تحكم اطلاق الكائنات الحية المعدلة وراثيا ، عن قصد ، فى البيئة ، سواء لاغراض الاختبار او على نطاق تجاري .

٢١ - ورغم ان الخطوط التوجيهية الاولى المتعلقة بسلامة المحيط الحيوي على المستوى القطرى، تناولت فى المقام الاول الاستخدام المقيد

للكائنات الحية المعدلة وراثياً، فقد بذلت جهود في الفترة الأخيرة لتنظيم إطلاق الكائنات الحية المعدلة وراثياً عن قصد في البيئة. ولقد كان الدافع وراء هذه الجهود، إلى حد كبير، هو الخشية من أن تؤدي الكائنات المعدلة إلى أضرار بيولوجية غير متوقعة، مثل تحولها إلى كائنات ممرضة شديدة الفرار نتيجة للتتعديلات التي أدخلت على تركيبها الوراثي، أو نتيجة لتبادل جزء من مجموعة الجينات مع الكائنات الأخرى. ومن المسلم به عموماً أن البيانات والمعلومات العلمية المتاحة عن مثل هذه المخاطر البيئية قليلة. ومع ذلك، فإن التطبيقات الزراعية وثيقة الصلة بذلك تدرج تحت الكائنات الدقيقة المعاملة بالهندسة البيولوجية بقصد زيادة الانتاج الزراعي، والمحاصيل المعاملة بالهندسة الوراثية: ولابد من التأكيد على أن العوامل الوراثية في الأصناف العلمية المنتجة بالهندسة الوراثية قد تنتقل طبيعياً إلى الأقارب البرية والعشبية للمحصول، بما يترتب على ذلك من نتائج ليست في الحسبان. وتصبح هذه المسالة مثار قلق خاص عندما تطلق هذه الكائنات في مركز التنوع الوراثي لهذا المحصول أو بالقرب منه نظراً لوجود العديد من الأقارب في هذه المناطق.

٢٢ - وتصبح قضية إطلاق الكائنات الحية الدقيقة المعدلة وراثياً أكثر تعقيداً في ضوء قلة المعروف عن المجتمعات الميكروبوبية. إذ أنه لم يتم بعد تحديد معظم الكائنات الدقيقة أو تسميتها أو دراستها. ومع ذلك، فمن المعلوم أن الانتقال الطبيعي للعامل الوراثية بين مختلف أنواع وأجناس الكائنات الدقيقة من الأمور الشائعة. ومن المتصور أن العوامل الوراثية المدخلة حديثاً، والتي تحمل مزايا محددة في مجال الانتقاء، يمكن أن تنتشر في أنحاء عالم الميكروبات، مما يجعل من الصعب تقدير الأثر المترتب، في المدى الطويل، على إدخال كائن دقيق معين معدل وراثياً.

٢٣ - وقد وضعت معظم البلدان المتقدمة، أو أنها في سبيلها إلى أن تضع، خطوطاً توجيهية تنظم على المستوى القطري جوانب الأمن والسلامة المتعلقة بتناول الأحماض النووية التي تتكون منها تشكيلات العوامل الوراثية الجديدة على مستوى التجارب، وشكلت لجاناً استشارية لسلامة المحيط الحيوي، وفي معظم الأحيان كان ذلك على غرار ما هو متبع في الولايات المتحدة. كذلك توجد في العديد من البلدان الصناعية خطوط توجيهية لتنظيم إطلاق الكائنات المعدلة وراثياً، عن قصد، في البيئة اثناء الاختبارات الحقلية، وتستند هذه الخطوط التوجيهية بشكل عام إلى توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ورغم استنادها إلى

مبادئ مشتركة، تختلف القواعد القطرية في العديد من جوانبها، وهي بذلك تعكس اختلاف مستويات القلق العام. إزاء المخاطر التي يمكن أن تترتب على تطبيقات التكنولوجيات الحيوية.

٢٤ - وقد اعتمدت الدول الائتني عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية، في الفترة الأخيرة، مجموعة متوافقة من القواعد التي تحكم اطلاق الكائنات الحية المعدلة وراثياً عن قصد في البيئة. وتشمل هذه القواعد اجراءات الرصد، وشروط وضع العلامات المميزة واللافتات، كما تنص على اجراء تقديرات عن الآثار البيئية. كذلك اعتمدت المجموعة الأوروبية خطوطاً توجيهية تنظم الاستخدام المقيد للكائنات الحية المعدلة وراثياً، كما أنها تناقش حالياً القواعد العامة لسلامة الباحثين المتعاملين مع هذه الكائنات.

٢٥ - وفي الوقت الحاضر، تعنى بعض البلدان النامية التي توجد لديها برامج قطرية نشطة للتكنولوجيا الحيوية بوضع خطوط توجيهية مماثلة لما هو موجود في البلدان الصناعية، كما تهتم بذلك مراكز البحوث الزراعية الدولية والمركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية. ومع ذلك، فإن الحقيقة المؤكدة هي أن معظم البلدان النامية لا توجد لديها القوانين أو القواعد اللازمة لضمان سلامة عمليات اختبار واطلاق الكائنات الحية التي أعيد تشكيل العوامل الوراثية فيها، ولا القدرة على تنفيذ هذه القوانين والقواعد.

٢٦ - ولا توجد حتى الان معايير مقبولة دولياً لسلامة المحيط الحيوي. وهنا ينحصر القلق في مجالين رئисيين. اولاً، لما كانت الكائنات المعدلة وراثياً لا تعرف الحدود السياسية، فإن الكائنات التي يمكن أن تكتسب صفات ضارة يمكن أن تطلق في بلد ما ثم تتكاثر وتتنقل وتنتقل عواملاً لها الوراثية إلى النباتات في بلدان أخرى. وعلى سبيل المثال، فإن المحصول الذي يتمتع بصفة مقاومة مبيدات الأعشاب أو مقاومة الحشرات، والذي يصرح باستخدامه في بلد ما، قد تنتقل منه العوامل الوراثية الحاملة لصفة مقاومة إلى الاقارب العشبية في بلد آخر مما يتسبب في مشكلات خطيرة في مجال مكافحة الآفات في البلد الأخير وكذلك في البلد الذي جاء منه هذا المحصول. وثانياً، فقد تستخدم البلدان التي لا توجد بها تشريعات كافية كموقع للاختبار لإجراء التجارب غير المسموح بإجرائها في البلدان الأخرى، وقد يمثل ذلك مخاطر صحية وبيئة. وهذا اعتباران يؤكدان ضرورة وضع مجموعة من المبادئ المتفق عليها دولياً بشأن تداول الكائنات الحية المعدلة وراثياً واطلاقها.

٢٧ - وقد شكلت، في ١٩٨٥، جماعة عمل غير رسمية لسلامة المحيط الحيوى، تتالف من برنامج الامم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الاغذية والزراعة، وقام الفريق باستعراض الوضع الراهن فيما يتعلق بسلامة المحيط الحيوى، ولاسيما فى المختبرات وأثناء البحوث، ولكنه لم يتقدم حتى الان بتوصيات محددة . كما ان عددا من الاجهزه الأخرى، ومنها البنك الدولى، ومؤسسة روكلفر، عنيت بالنظر فى الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية . وفي ١٩٨٩، شكلت الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، جماعة عمل للتكنولوجيا الحيوية تعنى بالمسائل المتعلقة بالقواعد والتنظيمات واطلاق الكائنات الحية المعدلة وراثيا فى البيئة .

ثالثا (٢) - حقوق الملكية الفكرية فى مجال الاصول الوراثية النباتية

٢٨ - ان التكنولوجيا الحيوية الجديدة التى بدأ فى الظهور والانتشار قد تؤدى الى تحسن جوهري فى قدرتنا على صيانة الاصول الوراثية النباتية والاستفادة منها . وبصفة خاصة ، فان الاساليب والتقنيات المتبعه فى تبادل الاحماض النوويه واعادة تشكيل العوامل الوراثية داخل الخلية ، بالإضافة الى مجموعة من التقنيات الأخرى مثل استزراع الانسجة ، واندماج الخلايا ، وتكنولوجيا التخمير والانزيمات ، تنقل بؤرة الاهتمام فى العلوم البيولوجية الى التراكيب الخلوية والجزيئية ، وأصبحت تتغلب بشكل متزايد على الحاجز الطبيعية التي تمنع تبادل المواد الوراثية فيما بين الانواع المختلفة . ورغم بقاء العديد من المشكلات الفنية وضرورة حلها ، فقد اصبح من الممكن الان ، من حيث المبدأ ، عزل اى جزء من الحامض النووي فى خلية اى كائن حى ، وادماجه فى خلية اى كائن آخر . وهذا يزيد من القيمة الاقتصادية الممكنة للاصول الوراثية . وان كان ذلك قد ادى ايضا الى ضغوط من اجل اخضاع الاصول الوراثية - مثل اجزاء الحامض النووي ، والعوامل الوراثية والسلالات الخلوية الناتجة عن التكاثر اللاجنسى او انقسام الخلية - لحماية نظام البراءات المطبق فى المجال الصناعى .

٢٩ - وقد ادى التقدم فى تطوير واستنباط التكنولوجيات الحيوية الجديدة الى احتدام الجدل حول مدى ضرورة التسليم بحقوق الملكية الفكرية بالنسبة لأشكال الحياة متعددة الخلايا وما تحتويه من اصول وراثية ، وكيفية تحقيق ذلك . فالاصول الوراثية هي احجار البناء فى جميع اشكال المادة الحية ، كما انها فى نفس الوقت المادة الخام المستخدمة فى التطوير السريع لتربيبة النباتات والاساليب التكنولوجية الحيوية . وهذا هو السبب الرئيسي للجدل حول حقوق الملكية الفكرية فى مجال الاصول الوراثية .

ثالثاً (١-٢) تسجيل براءات الاختراع بالنسبة للأصول الوراثية النباتية

٣٠ - كانت الولايات المتحدة هي أول بلد يسمح بتسجيل براءات الاختراع في مجال النبات والحيوان والعوامل الوراثية. في الولايات المتحدة، يمكن منح براءة اختراع للعمليات أو المنتجات الجديدة والمفيدة. وقانون براءات الاختراع في الولايات المتحدة لا يستثنى أى موضوع من الحماية. وفي ١٩٨٠، قضت المحكمة العليا الأمريكية بجواز تسجيل الكائنات الحية الدقيقة التي هي من صنع الإنسان. ومع ذلك، لم يكن هناك تجل في تسجيل النباتات، لأن المدلولات القانونية لقرار المحكمة العليا لم تكن قاطعة تماماً، نظراً لوجود قانونين مما قانون تسجيل النباتات، وقانون حماية أصناف النبات. وفي ١٩٨٥، خرج المجلس الأمريكي للتظلمات والتدخلات المتعلقة بتسجيل براءات الاختراع عن السياسة الفيدرالية التي كانت مطبقة منذ نصف قرن في مجال تسجيل براءات الاختراع، ووافق على تسجيل براءة تتصل باستزراع خلايا سلالة من الذرة وبذور هذه السلالة والنبات بأكمله بعد انتخاب هذه السلالة بطريقة استزراع الخلايا. وجاء دور على تسجيل نوع من المحاريات في ١٩٨٧، وسلالة من الفثaran في ١٩٨٨. ومع ذلك فإن قضية تسجيل إشكال الحياة الراقية في الولايات المتحدة ما زالت محل جدل، ويعكف الكونجرس الأمريكي على دراسة عدد من القوانين التي تنظم ذلك.

٣١ - وتنظر المجموعة الأوروبية في الوقت الحاضر في مسودة توجيه بشأن تنظيم تسجيل براءات الاختراع ومربي النباتات. وترسي، مسودة التوجيه هذه، الأساس لوضع قانون جديد لتسجيل براءات الاختراع يمكن تطبيقه على جميع إشكال الحياة، وتطلب بتوسيع نطاق تسجيل البراءات ليشمل جميع التدخلات، والمواد الحية وغير الحياة، بما في ذلك إشكال الحياة متعددة الخلايا. ويناقش البرلمان الأوروبي في الوقت الحاضر مسودة هذا التوجيه الذي سيضاف إلى التشريعات في جميع الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية. بيد أن من العوامل التي تزيد من صعوبة الأمر أن معظم الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية قد وقعت على الاتفاقيات الأوروبية لتسجيل براءات الاختراع، وهي تنص على أن الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية وجميع العمليات التي تعد بيولوجية في جوهرها لا يمكن تسجيلها. وللتغلب على هذه المشكلة، تستبعد مسودة التوجيه أصناف النبات وسلالات الحيوان من حقوق التسجيل ولكنها تسمح بتسجيل الأصناف والسلالات التي تكون نتاجاً لعمليات مسجلة، كما تسمح بتسجيل مكونات الأصناف والسلالات (مثل العوامل الوراثية)، وتتابع العوامل الوراثية، والخلايا) باعتبارها "تصنيفات بيولوجية تختلف عن أصناف النبات وسلالات الحيوان".^٠ (EC Com (88) 496 final, Article 3)

٣٢ - ولا يسمح معظم البلدان النامية بتسجيل النباتات أو السلالات الحيوانية أو مكوناتها الوراثية . اذ تستبعد قوانين التسجيل المطبقة في كثير من البلدان النباتات والحيوانات، بل وكثيراً ما تستبعد المنتجات الغذائية والميدلية والكيماوية . وعلى سبيل المثال، فمن بين مائة دولة اعضاء في الاتحاد الأوروبي لحماية الملكية الصناعية، يوجد مالا يقل عن ٤٥ بلداً تستبعد أصناف النبات وسلالات الحيوان من الحماية ، و ٤٨ بلداً تستبعد المنتجات الصيدلية ، و ٣٥ بلداً تستبعد المنتجات الغذائية ، و ٩ بلدان تستبعد عمليات تمنع توزيع الأغذية /من حقوق التسجيل . وكثير من البلدان النامية يطبق نظماً اجرارية للتسجيل بالنسبة للمبتكرین الاجانب .

ثالثاً (٢-٢) - اعادة النظر في نظام حقوق مربى النباتات

٣٣ - يعد النظام الحالى لحقوق مربى النباتات شكلاً من أشكال حقوق الملكية الفكرية ، وضع تحديداً ليطبق على عملية تربية النباتات وعلى طبيعة الأصناف العلمية الحديثة . ولذلك توجد فروق هامة بين هذه الحقوق والحقوق الأخرى المسجلة . وهي تتضمن التسلیم "باستثناء المربى" و "حق المزارعين" . فاستثناء المربى يسمح لمربى النباتات بحرية استخدام أصناف النباتات المستمرة بالحماية كمصدر للتباين الوراثي الذي يعد ضرورياً للاستمرار في عمليات التربية ، دون الحصول على إذن بذلك ، ودون دفع رسوم خاصة مقابل الانتفاع بحقوق الملكية . ومعظم المربين يعتبرون هذا الاستثناء كحجر الزاوية في عمليات التربية النباتات، الحالية ، التي يعتقدون أنها تتطلب الحصول على الأصول الوراثية بدون قيود كى يمكن تحقيق التحسن المستمر . أما "حق المزارعين" فيعني حقهم في استخدام بذور من المحصول الذى حصدوه لاعادة زراعتها في موسم الزراعة التالي ، دون الحصول على إذن بذلك ودون دفع أي رسوم مقابل ذلك لاصحاب "حقوق مربى النباتات" بالنسبة للصنف المستخدم .

٣٤ - وبالاضافة الى هذه المبادئ الهامة ، فقد ظلت "حقوق مربى النباتات" منذ عهد بعيد، النظام الوحيد لحماية أصناف النباتات في البلدان الاعضاء في اتحاد حماية الأصناف الجديدة من النباتات، وهو الذي يكفل، طبقاً للقواعد الحالية، المبدأ الاساسي الخاص بالحصول على الأصول الوراثية دون قيد .

٣٥ - ومع ذلك، فاستجابة للضغوط المتزايدة من ١ جل السماح بتسجيل المواد الوراثية ، بدأ الدول الاعضاء في اتحاد حماية الأصناف الجديدة من النباتات، في مفاوضات من ١ جل ادخال تعديلات ١ ساسية على اتفاقية

الاتحاد، بهدف تعزيز حقوق المربين وتوسيع نطاق الحماية التي تكفلها الاتفاقية. ومن المقرر أن تتضمن المفاوضات النهائية التي ستجرى في مؤتمر دبلوماسي للاتحاد في مارس / آذار ١٩٩١، النظر في "اقتراح أساس" (الوثيقة UPOV Doc. DC/91/3) أعدته إمانة الاتحاد واعتمده مجلسه. ومن المرجح أن تركز المناقشات على المسائل المشار إليها في الفقرات التالية بالإضافة إلى غير ذلك من مسائل.

٣٦ - وتحظر اتفاقية الاتحاد في الوقت الحاضر "الحماية المزدوجة"، أي أنها تمنع الدول الأعضاء من منح أكثر من شكل واحد من إشكال حقوق الملكية الفكرية لنفس الجنس أو النوع من النباتات. ولكن التعديل المقترن يلغى هذا المبدأ ويفسح المجال أمام تسجيل أصناف النبات في البلدان التي تسمح بذلك.

٣٧ - كذلك، يدخل التعديل المقترن مبدأ "الأصناف المشتقة أساساً"، وهو يشترط زيادة الوراثي بين الأصناف الممتنعة بالحماية. ويمكن أن يسفر ذلك عن توسيع القاعدة الوراثية للزراعة، لأن المربين - لأسباب تتعلق بالتكلفة - يبحثون عن مصادر بديلة للمواد الوراثية، ولكنه أيضاً قد يضع بعض القيود على الاستثناء الذي يتمتع به المربون حالياً والذي يتتيح للمربين استخدام الأصناف التي يستنبطها الآخرون كمصدر للتباين عند البدء في عملية التربية. كذلك فإنه قد يؤدي إلى ظهور احتكارات عندما يفطر المربون الآخرون إلى دفع رسوم خاصة مقابل الحصول على أصناف من المحاصيل أو على عوامل وراثية ذات قيمة خاصة.

٣٨ - وفي الوقت الذي تتضمن فيه اتفاقية الاتحاد الحالية "حق المزارعين" كمبدأ عام، فإن الصيغة المقترنة تترك للدول الأعضاء، كل على حدة، الحق في أن تقرر أو لا تقرر اصدار قانون ينظم "حق المزارعين". ويمكن أن يؤدي ذلك في العديد من البلدان إلى الغاء "حق المزارعين" في استخدام بذور المحصول السابق في زراعة محصول السنة التالية.

٣٩ - كذلك يوسع التعديل المقترن نطاق الحماية لتشمل الواردات وال الصادرات والمادة المحمودة. وفي حالة الموافقة على هذا التعديل قد يمنعني أصحاب حقوق مربى النباتات استيراد الأصناف الممتنعة بالحماية، بموجب هذه الحقوق، وحصادرها من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد، إذا كانت قد زرعت دون الحصول على إذن بذلك. ويمكن أن تترتب على ذلك نتائج هامة بالنسبة لتدفق التجارة الزراعية من البلدان النامية غير الأعضاء في اتفاقية الاتحاد.

ثالثاً (٣-٢) - التطورات في المحافل الأخرى

٤٠ - نصحت اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية عدة مرات٠ فيما بين ١٨٨٦ و ١٩٦٧، عقدت ثمانية مؤتمرات لتعديل الاتفاقية، ومن المقرر أن يعقد المؤتمر التاسع في يونيو / حزيران ١٩٩١، لبحث التنسيق والتوفيق فيما بين قوانين تسجيل البراءات، في ضوء الاختلافات الكبيرة الحالية بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بنظم تسجيل البراءات المطبقة٠ وقد شكلت المنظمة العالمية للملكية الفكرية - وهي المنظمة المكلفة بادارة اتفاقية باريس - جماعة خبراء لاعداد معايدة للتوفيق بين قوانين تسجيل البراءات، بينما اجتمعت جماعة خبراء آخرى معنية بالابتكارات التكنولوجية الحيوية ١٤٤٠ ربع مرات منذ ١٩٨٤ وتمضي المفاوضات الخاصة بالتوفيق بين قوانين تسجيل البراءات ببطء نتيجة لاختلاف اهتمامات ومصالح الاطراف المختلفة٠ وتتضمن آخر مسودة لاتفاقية المقترحة نصاً ينطوى على حماية براءات الاختراع في جميع مجالات التكنولوجيا (الوثيقة HL/CE/VIII/3 WIPO Dec. ، رغم أنها تسمح باعطاء استثناءات معينة في ظروف معينة٠

٤١ - وتعد جولة ١ أوروغواي لاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) من المحافل الأخرى التي يحتمل فيها الجدل حول اصدار البراءات٠ وقد عولجت هذه المسألة تحت عنوان "جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة"٠ واقتصرت بعض البلدان، اثناء المناقشات، وضع نظام لحماية البراءات في جميع أنحاء العالم، دون استثناء، بينما كان من رأى بلدان أخرى التخفف من القيود٠ وتقدمت أربعة عشر بلداً باقتراح يقضي باستثناء أصناف النبات، وسلالات الحيوان أو العمليات البيولوجية الأساسية، وكذلك المواد الخام الموجودة بالفعل في الطبيعة من نظام البراءات٠ ولم يكن بوسع البلدان أن تصل إلى اتفاق نهائي في جولة ١ أوروغواي في ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٠، ومن المقترح اجراء مفاوضات أخرى في تاريخ لاحق٠ ولذلك، فليس من الواضح في الوقت الحاضر، ما ستسفر عنه المفاوضات الخاصة بـ "جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة"٠، وتعد هذه النتائج المرتقبة في غاية الأهمية، ولاسيما بالنسبة للبلدان النامية، لأن اتفاقيات التي تعقد في نطاق الجات - على خلاف معظم المعاهدات الأخرى - تنص على فرض عقوبات تجارية في حالة عدم احترام الاطراف المتعاقدة لاتفاقية٠

**ثالثا (٤-٢) - حرية الحصول على الأصول الوراثية النباتية ،
والتعهد الدولي للموارد الوراثية في المنظمة**

٤٢ - تأكيد أكثر من ذى قبل ، في المجتمعات الأخيرة لهيئه الموارد الوراثية النباتية التابعة للمنظمة ، وكذلك في المؤتمر العام للمنظمة مبدأ كون الأصول الوراثية النباتية تراثا مشتركا للبشرية . وكان هناك تشديد على أن "حرية الحصول" على الأصول الوراثية لا تعنى الحصول عليها دون مقابل ، كما اشير الى أن مبدأ التراث المشترك لا يتعارض مع السيادة الوطنية . وقد تعرّفت المناقشات التي جرت بشأن إنشاء صندوق دولي للموارد الوراثية النباتية ، لضرورة إنشاء آلية ١ وآليات لتعويض المزارعين في أنحاء العالم - ولاسيما في البلدان النامية - نظير قيامهم بتطوير الأصول الوراثية النباتية المستخدمة في تربية النباتات وصيانة هذه الأصول ، على مدى آلاف الأجيال ، ووضعها تحت تصرف مربى وعلماء النبات في الوقت الحاضر .

٤٣ - كذلك ، يعترف "التفصير المتفق عليه للتعهد" في نفس الوقت بحقوق مربى النباتات ، كما هي منصوص عليها في اتفاقية اتحاد حماية الأصناف الجديدة من النباتات ، وحقوق المزارعين . بيد أن من الفروق الأساسية بين مجموعتي الحقوق ، أن حقوق مربى النباتات منصوص عليها في التشريعات الوطنية للعديد من البلدان الصناعية بينما لم تنشأ بعد الآليات الكافية بالتعبير العملي عن حقوق المزارعين واعطاء التعويضات الكافية لهم . وثمة فارق آخر يتمثل في أن حقوق مربى النباتات يتمتع بها ١ فراد أو شركات ، بينما تعدد حقوق المزارعين حقا جماعيا يكفله المجتمع الدولي باعتباره الأمين على الأجيال الحالية والمستقبلة من المزارعين . وإذا أمكن تطوير الآليات التي سيتعهد إليها بتطبيق حقوق المزارعين ، يمكن أن يوفر النظامان - معا - نوعا من التوازن بين الحقوق والالتزامات ، ويساعدان على ضمان صيانة الأصول الوراثية في العالم بالشكل المناسب وتبادلها دون قيود .

٤٤ - ومع ذلك ، فإن توسيع نطاق نظام البراءات الصناعية ليشمل الأصول النباتية ، وكذلك التعديل المقترن بدخوله على اتفاقية اتحاد حماية الأصناف الجديدة من النباتات ، سوف يخلان بهذا التوازن . فإذا عدلت الاتفاقية بالشكل الذي يحتم على مربى النباتات الحصول على إذن من أصحاب حقوق مربى النباتات قبل أن يكون بوسعيهم استخدام أصناف معينة من المحاصيل الموجودة كمصدر للتنوع الوراثي ، فسوف يؤدى ذلك إلى هدم مبدأ الحصول غير المقيد على الأصول الوراثية . وسوف يحدث نفس الشيء

اذا الغيت في العديد من البلدان "حقوق المزارعين" الحالية . كذلك، وبدرجة اعمق، اذا طبق نظام البراءات على المادة الحية ، عموما، بما في ذلك النباتات والحيوانات والأصول الوراثية النباتية والحيوانية، فسوف يتضاعل مبدأ الحصول على الأصول الوراثية دون قيد .

رابعا - عناصر مدونة للسلوك بشان التكنولوجيا الحيوية

رابعا (١) - مقدمة

٤٥ - طلبت هيئة الموارد الوراثية النباتية ، في دورتها الثالثة التي عقدت في ١٠بريل / نيسان ١٩٨٩ ، من المنظمة اعداد مدونة للسلوك بشان التكنولوجيا الحيوية ، بقدر تأثيرها على صيانة الأصول الوراثية النباتية والاستفادة منها ، وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى المختصة ، وعرضها على الفريق العامل للنظر فيها توطئة لتقديمها إلى الهيئة في دورتها التالية .

٤٦ - وللحصول على مجموعة كبيرة من الآراء حول أهداف هذه المدونة للسلوك ، والمسائل التي ينبغي أن تغطيها وطريقة تنفيذها ، بعثت هيئة استبياناً نحو ٥٠٠ خبير من المعنيين ببحوث التكنولوجيا الحيوية وتطويرها في الشركات الخاصة والهيئات الوطنية والدولية والمجموعات غير الحكومية المعنية بالقضايا العامة . وقد تلقت الأمانة نحو مائة رد من جميع أنحاء العالم ، ومن ١٠فراد من ذوى الخلفيات والاهتمامات والخبرات المختلفة .

٤٧ - ورغم أن كل جهد ممكن قد بذل من أجل ارسال الاستبيان الى ١٠سعه مجموعة ممكنة من المعنيين وأصحاب الرأى ، فإن الردود قد لا تمثل جميع وجهات النظر ، لأن أصحاب الآراء المحددة كانوا أكثر من غيرهم في الرد ، وكانت ردودهم مستفيضة . وبالرغم من ذلك ، فقد غطت الردود التي تلقتها الأمانة عدداً كبيراً من وجهات النظر ، واسترعت انتباه الأمانة الى الكثير من الاهتمامات والافكار .

٤٨ - وتدرك الأمانة ، وهى ت تعرض هذه الردود ، أن عدداً من العناصر المقترن بدخولها فى مدونة السلوك المقترنة قد يكون من الصعب ادراجها فى اطار المدونة . ومع ذلك ، تحاول الأمانة فيما يلى ادراج جميع الموضوعات الرئيسية ، نظراً لما لهذه الاهتمامات من قيمة فى حد ذاتها .

٤٩ - فيما يتعلق بأهداف مدونة السلوك، تدرج الردود التي تلقتها الأمانة على الاستبيان تحت أربعة مجالات هي:

- تشجيع الاستخدام القابل للاستمرار للتكنولوجيا الحيوية في صيانة الأصول الوراثية النباتية والاستفادة منها،
 - ضمان الحصول على الأصول الوراثية النباتية دون قيود،
 - تشجيع سلامة المحيط الحيوي للتقليل من المخاطر البيئية في أنحاء العالم،
 - تشجيع المشاركة العادلة في الفوائد المترتبة على التكنولوجيا الحيوية فيما بين المعنيين باستنبط التكنولوجيا وتطويرها، والجهات التي تقدم الأصول الوراثية التي يستفاد منها في عمليات الاستنباط والتطوير.
- ٥٠ - وفيما يتعلق بالمسائل التي ينبغي أن تغطيها مدونة السلوك وطريقة تنفيذها، فقد عرض الخبراء الذين تم استطلاع آرائهم، الكثير من الأفكار والمقترنات ومرااعة لل موضوع، يمكن تجميع هذه الأفكار والمقترنات تحت رؤوس الموضوعات التالية:

- سلامة المحيط الحيوي، وغير ذلك من الاعتبارات البيئية المثيرة للقلق،
- حقوق الملكية الفكرية وحقوق المزارعين،
- التكنولوجيا الحيوية الملائمة للبلدان النامية،
- الحد من النتائج السلبية التي قد تترتب على التكنولوجيا الحيوية.

٥١ - ولما كان قد طلب من هيئة الموارد الوراثية النباتية أن تقوم بإعداد مدونة السلوك بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى، أرسلت الأمانة الاستبيان إلى عدد كبير من الخبراء في هذه الوكالات بصفتهم الشخصية. وقد ترى الهيئة الان اعطاء توجيهات حول مجالات التعاون الممكنة مع هذه الوكالات، وحسب توجيهات الهيئة، ينحصر جوهر المدونة في صيانة الموارد الوراثية النباتية والاستفادة منها: بيد

ان ابعاد ذلك غير دقيقة، ولابد من وجود مجالات للتدخل مع اختصاصات المنظمات الأخرى ونشاطها.

٥٢ - ومن المقترن، اقامة تعاون مع المنظمات الاكثر اهتماما بالمسائل المختلفة التي تغطيها المدونة. وبالنسبة للمسائل البيئية - بما في ذلك سلامة المحيط الحيوي والتآكل الوراثي - ستكون الأجهزة الرئيسية المعنية هي الأجهزة الأعضاء في فريق العمل المشترك بين الوكالات، او منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية. وتضم الهيئات الأخرى المهمة بهذا المجال الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي، والأجهزة المختلفة المنتسبة عن المجموعة الأوروبية، وكذلك الكثير من المنظمات غير الحكومية الدولية، بما في ذلك الاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية، والمندوب العالمي للحياة البرية.

٥٣ - وقد تتطلب مسألة حقوق الملكية الفكرية اقامة تعاون مع اليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتحاد حماية الأصناف الجديدة من النباتات، والمنظمة العالمية لملكية الفكرية. وفيما يتعلق بالتقنيologies الحيوية الملائمة للبلدان النامية، فقد يكون من اللازم اشراك كل من الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والبنك الدولي، ومجموعة كبيرة من المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية. وقد أبدت هيئة المجموعة الأوروبية والانكたاد اهتماما بقضية الحد من الآثار السلبية التي يمكن ان تترتب على التكنولوجيا الحيوية. وفي كل هذه المسائل، قد يكون للتوسيع في تطوير الاتفاقية، قيمة في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية.

٥٤ - كذلك، اذا وضعت مختلف عناصر المدونة المقترنة بالتفصيل، يمكن ادماجها في المستقبل في اى عملية اوسع نطاقا، او بشكل عام في مدونة للسلوك بشأن التكنولوجيا الحيوية تطرح في المحافل الأخرى. ومع ذلك، فإن الشعور السائد هو ان المسائل اصبحت ملحة جدا، لدرجة ان انتظار الاطار العام المثالى للاخذ بأسلوب اشمل سيكون معناه عدم ادراك مدى خطورة الموقف، وفي هذه الحالة فان ما لا يدرك كله لا يترك جله.

٥٥ - ولدفع اعمال الهيئة، نورد فيما يلى استعراضا عاما للملاحظات التي ابديت والاهداف المقترنة بشأن المسائل التي ينبغي ان تشملها

المدونة . وقد أُصبح من الضروري أن تعطى الهيئة تقديرها ومشورتها كى يتتسنى للأمانة المنسقى فى اعداد مسودة مدونة السلوك الخاصة بالتقنولوجيا الحيوية .

رابعاً (٢) - سلامة المحيط الحيوى والاعتبارات البيئية الأخرى

رابعاً (١-٢) - الملاحظات

٥٦ - كان الشعور العام هو أن سلامة الاستفادة من التقنولوجيا الحيوية الحديثة ، تستدعي وضع النظم والقواعد البيئية الواجبة ، لأن البحوث التي تجرى على الكائنات الحية المعدلة وراثياً ، وكذلك الاختبارات الفعلية التي تجرى عليها واطلاقها في البيئة عموماً ، قد تتسبب في احداث تغيرات تخل بالتوازن الوراثي للبيئة ، وأن ذلك يمكن أن تترتب عليه نتائج ضارة لم تكن في الحسبان . كذلك فإن انتشار استخدام الكلوونات المتماثلة وراثياً أو البذور الصناعية ، قد يؤدي أيضاً إلى التعجيل بحدوث التاكل الوراثي ، وإلى زيادة تعرض المحاصيل لمخاطر الاصابة وإلى زيادة في استخدام الكيماويات الزراعية .

٥٧ - وفي غيبة القواعد المقبولة عالمياً ، وغياب الوكالات التي يناظر بها تنفيذ هذه القواعد ، شعر كثير من الخبراء بأن المجتمع الدولي سوف يستفيد من مدونة تفعها منظمة الأغذية والزراعة ، تتضمن المعايير الأساسية لسلامة المحيط الحيوى في مجالات الاستخدام المقيد للكائنات الحية المعدلة وراثياً واطلاقها عن قصد في البيئة ، والتشجيع على ذلك ، وكذلك استيرادها وتصديرها . ولتجنب التداخل ، رؤى أن من المهم تنسيق هذا العمل بشكل وشيق مع الوكالات الأخرى .

رابعاً (٢-٢) - الأهداف

٥٨ - تشمل الأهداف المقترحة ما يلى: ضمان الاستخدام الرشيد للتقنولوجيات الحيوية الجديدة ، ووضع المعايير الدولية لاختبار الكائنات الحية المعدلة وراثياً ، وتصديرها واستيرادها ، واستعمالها تجارياً ، وضمان أن يكون اطلاقها في البيئة مستندًا على تقدير علمي شامل وسليم يراعي المخاطر الآيكولوجية وغيرها من المخاطر المحتملة . وقد اقترح أن توفر المدونة أيضاً إطاراً عاماً يمكن في نطاقه تقديم المعونة للبلدان التي لا يكون بوسعها ، في الوقت الحاضر ، تحمل تكاليف توفير القدرات العلمية اللازمة لإجراء مثل هذا التقدير . كذلك يمكن

أن تقتصر المدونة التدابير الالزامية لضمان التنوع الوراثي، والحد من النتائج التي يمكن أن تترتب على التوسيع في استخدام الكلمات بالنسبة للتنوع الوراثي النباتي.

رابعاً (٣-٢) - المسائل التي ينبغي أن تغطيها المدونة

٥٩ - كان الشعور السائد هو أنه ينبغي على الحكومات، لدى اتخاذ قرارات بشأن امكانية دخال الكائنات الحية المعدلة وراثياً، أن تعمل على حماية نظمها الايكولوجية والتنوع الوراثي فيها، فضلاً عن حماية صحة مواطنيها وأحوالهم المعيشية. وعموماً، ينبغي اتخاذ هذه القرارات على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة الترکيب الوراثي للكائن الحي والبيئة التي سيطلق فيها. ونظراً لأن إطلاق الكائنات الحية المعدلة وراثياً في البيئة يمكن أن تكون له آثار سلبية على التنوع الوراثي، قد يكون من المناسب أن تتضمن المدونة عناصر تضمن تقصي مثل هذه الآثار، بطريقة منهجية، قبل الإذن باطلاقها في البيئة، واتخاذ الخطوات الالزامية للحد من المشاكل المحتملة. ويمكن للمدونة أن تحدد الخطوط العريضة التي تحكم هذه القرارات، وأن تنص على إطار عام دولي يمكن اتخاذ هذه القرارات في نطاقه.

٦٠ - ويمكن للمدونة أن تحدد مسؤوليات استعراض ورصد دخال الكائنات الحية المعدلة وراثياً على المستويين القطري والدولي. وينبغي على الحكومات أن تضع السياسات والقوانين والقواعد المناسبة وأليات تنفيذها، بفرض التحكم في العمليات المتعلقة بالكائنات المقترن دخالها، سواء لإجراء الاختبارات عليها أو لاطلاقها على مستوى تجاري. بيد أن بلداناً كثيرة لا تتوافر لديها الخبرة العلمية والموارد الكافية التي تمكّنها من إجراء التقييم الوافي للمخاطر الايكولوجية التي يمكن أن تترتب على إطلاق الكائنات المقترن طلاقها، كما يمكن للمدونة أن تنص على آلية دولية لتطوير القدرات القطرية وتقديم المساعدات الفنية والمالية سواء لوضع البرامج التي تنظم هذه العمليات أو لتقييم اقتراحات محددة لدخول الكائنات الحية المعدلة وراثياً.

٦١ - ولدى الموافقة على إطلاق هذه الكائنات في البيئة، ينبغي أن يتم ذلك بطريقة تضمن التقليل من انتشارها وما تحتويه من مواد وراثية معدلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن للمدونة أن تنص على تدابير لمنع انتشار هذه الكائنات خلال عملية الهندسة الوراثية وبعد اطلاقها في البيئة، وكذلك خلال عمليات نقلها واستيرادها.

وتصديرها . كما يجوز للمدونة أن تنص على خطوط توجيهية دولية بالنسبة للمعلومات الایكولوجية ، التي يكون الجهاز الذي يقترح اطلاق هذه الكائنات مطالبًا بتقاديمها ، وذلك لمساعدة السلطات المختصة على اتخاذ قرارها في هذا الشأن .

٦٢ - وفيما يتعلق بتصدير الكائنات الحية المعدلة وراثيا ، يمكن للمدونة أن تتضمن نصاً يسمح بتصديرها ، بشرط ابلاغ الدولة الممثلة بذلك وتزويدها بالمعلومات التي تحتاجها من أجل اجراء تصدير واف للمخاطر التي يمكن أن تترتب على ادخالها . وثمة خطوة أخرى يمكن أن تكون مطلوبة ، وهي أن تتضمن المدونة نصاً يقضي بـ " الموافقة المسبقة عن علم " - مثل ما هو منصوص عليه في مدونة السلوك الدولية الخاصة بتوزيع المبيدات الحشرية واستخدامها ، التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة والتي تتحتم على المصدر أن يحصل على موافقة المستورد ، عن علم ، قبل اتمام الصفقة . وكان هناك اقتراح آخر بحظر تصدير الكائنات الحية المعدلة وراثيا ، عموما ، ما لم تكن قد تمت الموافقة على استخدامها في البلد المصدر لها .

٦٣ - وأخيرا ، يمكن أن تتضمن المدونة تدابير لرمد الآثار الفعلية التي تحدثها الكائنات الحية على البيئة ، في ضوء الآثار المحتملة التي يمكن تحديدها قبل اطلاقها . إذ أن ذلك من شأنه أن يوفر معلومات مفيدة في تقييم آثار الكائنات التي يمكن اطلاقها في المستقبل . واستنادا إلى هذه المعلومات التي يتم جمعها باستمرار ، يمكن أن تنص المدونة أيضا على آليات لتزويد الدول الأعضاء ، باستمرار ، بأحدث المعلومات عن اطلاق الكائنات الحية المعدلة وراثيا ، عن قصد في البيئة ، حتى يمكن تطوير الخطوط التوجيهية في المستقبل بما يفي بالغرض في ضوء هذه المعلومات .

رابعا (٣) حقوق الملكية الفكرية وحقوق المزارعين

رابعا (١-٣) - الملاحظات

٦٤ - تعتبر الاصول الوراثية النباتية ، عموما ، في الوقت الحاضر ، تراثا مشتركة يمكن الانتفاع به في إطار قيود قليلة نسبيا . في البلدان التي توجد بها تشريعات تنظم حقوق مربى النباتات ، لا يمكن اكتشاف الأصناف المحمية وبيعها لأغراض تجارية دون موافقة المربي ، بيد أنه يجوز استخدام المواد الوراثية التي تحتويها هذه الأصناف دون قيود ، في استنباط أصناف جديدة . وفي هذه البلدان ، يحصل مستنبطو الأصناف الجديدة على تعويضات ، ولكن الاصول الوراثية التي تحتويها

هذه الأصناف تكون متاحة لآخرين دون أن يحصل من يقدمون الأصول الوراثية على أى جزاء أو تعويض.

٦٥ - ومع ذلك، فهناك استثناءات محدودة. فقد بدأ بعض البلدان الصناعية بالفعل، توسيع نطاق حماية البراءات الصناعية لتشمل المواد الوراثية والنباتات، كما وضعت بعض البلدان النامية قيوداً على تصدير المواد الوراثية المطحية. ورغم التأييد الرسمي لحقوق المزارعين، لم تنشأ حتى الآن الأدوات المناسبة للوفاء بحقوق المزارعين وتعويضهم مقابل تقديم الأصول الوراثية.

٦٦ - وقد أعرب كثير من الخبراء، الذين استئذنوا لهم الأمانة عن قلقهم العميق إزاء التوسيع في جعل الأصول الوراثية النباتية ملكاً للقطاع الخاص، وأكدوا أهمية استمرار الحصول على هذه المواد دون قيود بغرض صيانتها وتحسين المحاصيل. وأكد العديد منهم أن ضمان الحصول على المواد الوراثية دون قيود ينبغي أن يكون من بين الأهداف الرئيسية للمدونة، وقدموها مجموعة كبيرة من المقترنات في هذا الشأن.

رابعاً (٢٠٣) - الأهداف

٦٧ - ذكر أنه ينبغي، أن يكون من بين الأهداف توفير نوع من التوازن العادل بين حقوق المبتكرين في مجال التكنولوجيا الحيوية بما يكفل لهم الحصول على الجزاء والحماية، ومصالح المجتمع الدولي بما يكفل انتشار نواتج هذه التكنولوجيات الحيوية الجديدة في البلدان المتقدمة والنامية، على السواء، بشكل عادل. كما رأى أن المدونة ينبغي أن تنص على تحقيق توازن بين حقوق المبتكرين الرسميين، في مجال التكنولوجيا الحيوية، وحقوق المزارعين "والمبتكرين غير الرسميين"، أى البلدان والمجتمعات التي قامت بعمليات الاستنبط والمحافظة على التباين الوراثي الذي يقوم عليه الكثير من الابتكارات الرسمية.

رابعاً (٣٢) - المسائل التي ينبغي أن تغطيها المدونة

٦٨ - أولى العديد من الخبراء أهمية كبيرة لضرورة التوصل إلى اتفاقية تفاوضية بشأن حقوق الملكية الفكرية في مجال الأصول الوراثية النباتية، في إطار مدونة السلوك الخالمة بالเทคโนโลยيا الحيوية، على أن تبقى هذه الاتفاقية على مبدأ الحصول دون قيد على الأصول الوراثية

النباتية مع وضع نظام متوازن لتعويض الذين يقومون بتقديم الأصول الوراثية والذين يقومون باستنباط الأصناف الجديدة . ويمكن النظر الى ذلك على انه تعبير منطقى عن التعهد الدولى، والتفسير المتفق عليه ب شأنه ، والقرار الذى يعترف بحقوق المزارعين .

٦٩ - وفي حالة وضع المدونة بما يتفق مع التعهد الدولى، ينبغي الابقاء على المبدأ الأساس المتعلق بالحصول دون قيد على الأصول الوراثية ، فهذا يضمن عدم وضع قيود احتكارية على تبادل المواد الوراثية بفرض تحسين المحاصيل . وهذا يتطلب عدم توسيع نطاق البراءات أكثر من ذلك ليشمل الأصول الوراثية او ان يسمح - على الأقل في سياق المفاوضات الجارية بشأن التوفيق بين قوانين البراءات - باستثناء الأصول الوراثية من الحماية التي توفرها البراءات مع الاقرار بذلك . كما ان ذلك يعني ان التقىح المقترن لاتفاقية حماية الأصناف الجديدة من النباتات ينبغي ان يتضمن النصوص الكاملة لاستثناء المربيين وحقوق المزارعين .

٧٠ - ولابد ان تتضمن الاتفاقية التفاوضية توفير الية تكفل تعويض من يقدمون الأصول الوراثية مقابل مساهمتهم فى تطوير التباين الوراثى اللازم لتربيبة النباتات وللتكنولوجيا الحيوية ، وصيانته وجعله فى متناول الآخرين . وكان من رأى العديد من الخبراء ان افضل سبيل لايجاد هذه الالية ربما يكون عن طريق دفع مساهمات اجبارية للمصدقون الدولى للموارد الوراثية النباتية ، ولاسيما من جانب اهم الجهات المستفيدة من الأصول الوراثية او نيابة عن هذه الجهات . وسوف تكون نتيجة هذه الاتفاقية التفاوضية ، في سياق المدونة ، دفع تعويضات للجهات التي تقدم الأصول الوراثية والتكنولوجيا ، مما يساعد في نفس الوقت على استمرار الحصول على الأصول الوراثية دون قيد .

٧١ - كذلك اعرب كثير من الخبراء ازاء ما يمكنه ان يترتب من نتائج على عدم التوصل الى مثل هذه الاتفاقية التفاوضية . لأن عدم التوصل اليها يمكن ان يحمل الكثير من البلدان النامية على وضع قيود على الحصول على الأصول الوراثية التي توجد في اراضيها . مما سيعرض عمليات المحافظة على الأصول الوراثية والتربية ، في كل من القطاعين الرسمى وغير الرسمى ، لمشكلات خطيرة تعود بالضرر على كل من يعندهم الامر .

٧٢ - ولابد ان توضح المدونة حالة الأصول الوراثية النباتية وشروط الحصول عليها . ويمكن ان يستند ذلك على المناقشات الحالية المتعلقة

بالمندوق الدولي للموارد الوراثية النباتية ، وحقوق المزارعين، وإن يحدد الآليات العملية والقابلة للتنفيذ لاعطاء طابع مؤسسي لحقوق المزارعين وتوليد مصادر للدخل للمندوق، وإن، يحدد أيضاً كيفية استخدام أموال المندوق في تعزيز المبادئ التي ينص عليها التعهد الدولي.

رابعاً (٤) - التكنولوجيا الحيوية الملائمة للبلدان النامية

رابعاً (٤) - الملاحظات

٧٣ - رغم أن التكنولوجيات الحيوية الجديدة قد تتطوّر على امكانيات جوهرية لتحسين الانتاج الزراعي القابل للاستمرار ، ولاسيما في البلدان النامية ، فمن المسلم به عموماً أن معظم البحث الحالي تتم في العالم الصناعي . ويتم جانب كبير من هذه البحوث في القطاع الخاص ، وهذا يعني أن امكانية تسويق المنتج والعائد الممكن للاستثمار هنا من العوامل ذات التأثير الحاسم في تحديد ما يجري من بحوث . ويؤدي هذا إلى التركيز على المحاصيل التي تزرع على نطاق واسع في البلدان المتقدمة وعلى السلع التي تكون لها سوق عالمية هامة . وقد رُؤى أنه لابد من البحث عن طرق تضمن للمحاصيل المحلية الرئيسية ، التي تكون ذات أهمية اجتماعية واقتصادية كبيرة ولكنها قليلة الأهمية في السوق الدولية ، أن تستفيد أيضاً على نحو كامل من التكنولوجيات الحيوية الجديدة . كذلك ينبغي الاهتمام باحتياجات النظم الزراعية المحلية التي تقوم ، في كثير من الحالات ، على قليل من مستلزمات الانتاج الزراعي ، وضرورة أن تكون المحاصيل التي تزرع في البلدان النامية مما يتافق مع هذا الوضع .

٧٤ - ورغم أن التكنولوجيات الحيوية الجديدة ، في حد ذاتها لا تعزز صيانة الموارد الوراثية كما أنها لا تعيقها ، فقد رُؤى أن استخدام هذه التكنولوجيات قد تكون له نتائج بالنسبة للتنوع الوراثي ، ولكن هذه النتائج تعتمد على من يستخدمونها ، ولمصلحة من تستخدم ، وكذلك على الهدف المتواخة من تطويرها واستخدامها . كما رُؤى أنه لابد من وجود توازن بين البحث والتنمية ، وبين الاهداف القائمة على التوسيع في استخدام مستلزمات الانتاج وأهداف المحافظة على استمرارية الانتاج . كذلك ينبغي ايجاد توازن في المشاركة في عمليات تطوير التكنولوجيات الحيوية الجديدة واستخدامها . وكان هناك تأكيد على أهميةبذل جهود خاصة لتشجيع تطوير التكنولوجيات الحيوية الجديدة التي تعزز إشكال الزراعة القابلة للاستمرار وتناسب احتياجات غالبية المزارعين في البلدان النامية .

رابعاً (٤-٢) - الأهداف

٧٥ - أشير إلى أن بين الأهداف، أنه لا ينبغي فقط المحافظة على الأصول الوراثية النباتية الحالية بل ينبغي كذلك تحقيق الاستفادة الكاملة منها، بهدف تحسين الزراعة القابلة للاستمرار في جميع أنحاء العالم، وخصوصاً في البلدان النامية، وينبغي لا تستخدم التكنولوجيا الحيوية في زيادة الانتاج الزراعي فحسب، بل في المساعدة كذلك على تحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية والحضرية بالبلدان النامية، عن طريق زيادة الدخل وفرص العمل، ودعم التنمية المستقرة والمتملة، وتقليل الحاجة إلى مستلزمات الانتاج الخارجية أو تقليل تكاليفها، فالنمو الاقتصادي المتساوى في هذه المجتمعات له قيمة اجتماعية واقتصادية طويلة الأجل. ولهذا السبب، ينبغي اعطاء اهتمام خاص لتطبيق التكنولوجيا الحيوية بالطرق التي تفيد الفئات الأكثر حاجة إلى الدعم والمساعدة، كما يلزم اتخاذ تدابير لتحقيق الاستفادة الكاملة من التكنولوجيات الجديدة في تحسين صيانة الأصول الوراثية النباتية.

رابعاً (٤-٣) - المسائل التي ينبغي أن تغطيها المدونة

٧٦ - وتحقيقاً لهذه الأهداف، ينبغي أن تتضمن المدونة بنوداً تناولى بالزراعة القابلة للاستمرار وتشجع عليها خصوصاً في البلدان النامية، كما ينبغي أن تقترح الآليات التي تسهل ذلك، وينبغي أيضاً تشجيع البحث الخاصة بمحاصيل غذائية استوائية أساسية معينة، وكذلك البحوث الخاصة بتحسين النظم الزراعية المحلية. كذلك يمكن للمدونة أن تشجع على زيادة التدفق الفعال للمعلومات بين الباحثين وواعضي السياسات والمجتمعات المحلية.

٧٧ - ويمكن للمدونة أن توفر الآليات اللازمة لزيادة التعاون الدولي فيما بين البلدان المتقدمة والنامية في تطبيق التكنولوجيا الحيوية الزراعية، كما ينبغي للمدونة أن تحرض على تشجيع التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف في البحوث المتعلقة بطرق المحافظة على الأصول الوراثية واستراتيجيات التربية الجديدة، اعتماداً على التكنولوجيات الحيوية الجديدة، دون احداث ازدواجية في الجهد التي تبذلها الأجهزة الأخرى مثل الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والمركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية.

٧٨ - كذلك يمكن للمدونة أن تشجع التعاون بين البلدان الصناعية والنامية في بحوث تحسين النظم الزراعية القائمة على استخدام القليل من مستلزمات الانتاج، والمحاصيل التي يهمها القطاع الخاص، حالياً، في العالم الصناعي، وذلك من خلال المشاركة في عمليات البرمجة والتدريب ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات الوطنية في البلدان النامية.

٧٩ - ومع ذلك، لما كان قدر كبير من التكنولوجيا والمعارف الحالية المتعلقة بصيانة الأصول الوراثية النباتية والاستفادة منها، قد أصبح يندرج تحت ١ شكال متباعدة من ١ شكال حماية الملكية الفكرية، يمكن للمدونة أن تتضمن أحکاماً لتسهيل الحصول على هذه الأدوات الهامة. وقد طرحت فكرة انشاء "غرفة مقاومة لنقل التكنولوجيا"، في إطار المدونة لتشجيع التعاون فيما بين البلدان النامية.

رابعاً (٥) - الحد من النتائج السلبية التي قد تترتب على التكنولوجيا الحيوية

رابعاً (١٠٥) - الملاحظات

٨٠ - أشير إلى أن التكنولوجيا الحيوية الجديدة تستخدمنا ولا في البلدان المتقدمة، ثم في أكثر البلدان النامية تقدماً، قبل وصولها إلى البلدان الأخرى. ومن شأن هذا أن يقلل من قدرة الزراعة في البلدان الفقيرة على المنافسة، في المدى القصير على الأقل. وكما هو الحال بالنسبة لشكال التكنولوجيا الأخرى التي تساعد على زيادة الانتاجية، فكلما كانت تطبيقات التكنولوجيا الحيوية ناجحة ازدادت تأثيراتها في أنحاء العالم. ولما كانت قد تنتهي، فترة طويلة من الوقت قبل أن تستطيع البلدان النامية استيعاب التطورات الجديدة، فقد يكون لتقدير التكنولوجيا الحيوية في البلدان المتقدمة تأثير سلبي على البلدان النامية لوقت طويل قبل أن يصبح بوسع هذه البلدان الاستفادة منها.

٨١ - وليس من اليسير احلال محصول محل آخر في البلدان النامية لأن كثيراً من أشد البلدان فقراً يعتمد، إلى حد كبير، على تصدير عدد قليل من السلع الزراعية. وكثيراً ما حلت المنتجات محل بعضها البعض في الماضي بطبيعة الحال، وفي كثير من الحالات كان ذلك في مصلحة البشرية عموماً. ومع ذلك فإن سرعة انتشار هذه التكنولوجيات الجديدة لا تترك متسعاً طويلاً من الوقت أمام البلدان التي تستبدل فيها المحاصيل بمحاصيل أخرى لكي تتأقلم مع الهياكل الاقتصادية الجديدة. وعلاوة على ذلك فإن هذا التغيير يؤثر على عدد من المحاصيل في نفس الوقت.

٨٢ - وقد أشير الى ان التكنولوجيا الحيوية يمكن ان تؤدي الى حدوث العديد من اشكال التغيير . فهي قد تساعد على زيادة انتاج محصول معين في منطقة معينة ، على حساب مناطق اخرى في نفس البلد او في بلدان اخرى . كما انها قد تشجع على انتاج محاصيل بديلة بعد ان اصبح من الممكن الحصول تجاريًا على مكونات ومستلزمات العديد من المحاصيل . كذلك فان التكنولوجيا الجديدة اصبحت تتمكن ، بشكل متزايد ، من انتاج الكثير من السلع الزراعية بطرق صناعية ، مثل الكاكاو ، والزبد والفانيليا . ورغم ان اعتماد البلدان التي تعد مستوردة صافية للمنتجات الغذائية والزراعية على الواردات قد ينخفض ، فان اسواق البلدان المصدرة قد تتعرض للتهديد . كذلك فان استبدال الصادرات قد يؤشر ايضا على العلاقات فيما بين البلدان النامية لأن التكنولوجيات الجديدة قد تساعده على زيادة صادرات احدى البلدان النامية على حساب البلدان الأخرى .

رابعاً (٤-٣) - الاهداف

٨٣ - اشير الى انه ينبغي ان يكون من بين اهداف المدونة التخفيف من التهديدات الاقتصادية التي تحدث في العديد من البلدان والمناطق نتيجة لتطبيق التكنولوجيات الحيوية الجديدة ، وخصوصا التغيرات التي تطرأ على انماط التجارة الدولية .

رابعاً (٣-٥) - المسائل التي ينبغي ان تغطيها المدونة

٨٤ - شعر كثيرون من الخبراء بأنه لكي يمكن التوصل الى فهم واضح للاشار الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن ان تترتب على التكنولوجيات الحيوية الجديدة . ولاسيما بالنسبة للبلدان النامية ، فقد يكون من المناسب ان تنص المدونة على اليات لتقدير هذه المسائل وايجاد نظام لانذار المبكر لابلاغ البلدان التي من المحتمل ان تتأثر ، وتقديم المنشورة اليها بشأن سياسات الاصلاح التي يمكن تطبيقها والمحاصيل البديلة التي يمكن زراعتها ، بهدف التقليل من الصعوبات الاقتصادية المحتملة .

٨٥ - كما روى ، انه قد يكون من المناسب ، ان تنص المدونة على اليات لتحديد المجتمعات المحلية الزراعية التي قد تتعرض لنتائج سيئة ، وادخال عنصر البحث الاجتماعي والاقتصادية المتعلقة بالمشكلات التي تواجهها هذه المجتمعات في برامج بحوث الوكالات الوطنية والدولية المختصة .

٨٦ - وحيما يتبيّن أن استبدال المحاصيل من الممكّن أن يؤدّي إلى زيادة التاكل الوراثي عن طريق اندثار الأمانات المطحية من المحاصيل التي استبدلت بها محاصيل أخرى، فقد يكون من المناسب أن تنص المدونة على الآليات لتقدير هذه الأخطار والتوصية باتخاذ إجراءات فوريّة لصيانة الأصول الوراثية النباتية المهددة بالاندثار والمحافظة عليها.

رابعاً (٦) - الرصد

٨٧ - ينبغي نشر المدونة والتقييد بها عن طريق الاجراءات التعاونية من جانب الحكومات، كل على حدة، والمجموعات الإقليمية، والمنظمات المناسبة ضمن منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

٨٨ - كذلك ينبغي عرض المدونة على جميع المعنيين ببحوث التكنولوجيا الحيوية واستنباطها، لكي تستطيع الحكومات، والدوائر الصناعية، والمؤسسات الدولية، ادراك مسؤوليتها المشتركة عن ضمان تحقيق الأهداف التي تتوكّلها المدونة.

٨٩ - ينبغي أن تقوم هيئة الموارد الوراثية النباتية، من حين لآخر، باستعراض مدى صلاحية المدونة وفعاليتها، وبتنقيحها عند اللزوم، في ضوء التطورات والمستجدات الفنية والاقتصادية والاجتماعية.

خامساً - النقاط التي يمكن أن تناقشها الهيئة

٩٠ - قد ترغب الهيئة في أن تناقش النقاط الأساسية التي أثيرت فيما يتعلق بالمدونة، ومن المهم أن تحصل الامانة على توجيهات أخرى من الهيئة كي تستطيع المضي في إعداد المدونة.

٩١ - عموماً، فقد ترغب الهيئة في أن تنظر فيما ينبغي أن تكون عليه أقسام المدونة المختلفة، وكذلك المسائل التي ينبغي أن تغطيها المدونة. وفي هذا السياق، قد ترى الهيئة تقديم مشورتها وتوجيهاتها حول نطاق وطبيعة التعاون مع الأجهزة الأخرى في وضع المدونة. (الفقرات ٤٩-٥٥).

٩٢ - وفيما يتعلق بسلامة المحيط الحيوي، فقد يكون من المناسب أن تناقش الهيئة إنشاء آليات محددة لتولى الأمور المتعلقة بتنظيم

وتقدير ورصد اطلاق الكائنات الحية المعدلة وراثيا ، بقدر تأثيرها على صيانة الاصول الوراثية النباتية والاستفادة منها . وقد ترغب الهيئة في ان تناقش شكل ووظيفة الية دولية للتنظيم ، ووضع الاستراتيجيات الكفيلة بزيادة القدرات العلمية وتدبير الموارد المطلوبة ، واتخاذ التدابير لتنظيم تصدیر الكائنات الحية المعدلة وراثيا (الفقرات ٥٦-٦٣) .

٩٣ - وفيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية ، وحقوق المزارعين ، وحقوق المبتكرین غير الرسميين الآخرين ، فقد ترى الهيئة ان تعمل على وضع اطار عام لاتفاقية تفاوضية . وقد يكون من اللازم في اثناء وضع هذا الاطار مناقشة آثار ذلك على النظم الحالية لحقوق الملكية الفكرية ، ومبدأ الحصول دون قيد على الاصول الوراثية النباتية ، وكذلك الاليات العملية لتعويض الجهات التي تقدم الاصول الوراثية ، على ما قدمنه وتقدمه من مساهمات (الفقرات ٦٤-٧٢) .

٩٤ - وفيما يتعلق باحتياجات البلدان النامية من التكنولوجيا الحيوية المناسبة فقد يكون من اللازم تحديد مجال التدابير التي يمكن تشجيع اتخاذها في سياق المدونة ، والاشكال العملية التي يمكن ان تأخذها هذه التدابير (الفقرات ٧٣-٧٩) .

٩٥ - وفيما يتعلق بالحد من الآثار السلبية التي يمكن ان تترتب على التكنولوجيا الحيوية ، فقد ترى الهيئة اعطاء شكل محدد لنظام الانذار المبكر المقترن ، ومناقشة الاليات المناسبة للوقاية من هذه الآثار في البلدان التي من المحتمل ان تتعرض لصعوبات اقتصادية او اجتماعية نتيجة تطبيق التكنولوجيا الحيوية عن طريق استبدال المحاصيل او غير ذلك من الاساليب (الفقرات ٨٠-٨٦) .

٩٦ - قد ترغب الهيئة في ان تناقش كيفية قيامها في المستقبل باستعراض المدونة وتنقيحها من حين لآخر (الفقرة ٨٩) .